

إمامة علي رضي الله عنه، إذ كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه^(١).

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا قائمة في وجودهما، وهما جميعاً جاليتان ممن يتضع وتضرر بهما، وبقيت هذه المسألة منه اعتقاداً للمعتزلة^(٢).

وكان يقول بالموافاة، وإن الإيمان هو الذي يوافي الموت، وقال من (أطاع) الله جميع عمره وقد علم أنه يأتي بما يحيط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقاً للوعد، وكذلك على العكس، وصاحبه^(٣) عباد من المعتزلة، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر لأن الكافر (كفر وإنسان) والله لا يخلق الكفر، وقال النوبة جزاء على عمل وأنها باقية ما بقيت الدنيا.

وحكى الأشعري عن عباد أنه زعم أنه لا يقال أن الله لم يزل قائلاً ولا غير قائلاً، ووافقه الإسكافي على ذلك قالوا ولا يسمى متكلماً، وكان القوطي يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ليست أشياء، وهي بعد أن تعد من وجود تسمى أشياء، ولهذا المعنى كان يمتنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل عالماً بالأشياء قبل كونها، فإنها لا تسمى أشياء، وقال: وكان يجوز القتل والغيلة على المخالفين لمذهبه وأخذ أموالهم غصباً وسرقة، لا اعتقاده كفرهم واستباحة دماءهم^(٤).

(١) إذ ثبت أن أهل الشام كانوا على خلافه إلى أن مات، ومن المذهب أن يقول بإمامة معوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي.

(٢) وقال بتكفير من قال أن الجنة والنار مخلوقتان وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم ولم يقولوا بتكفير من قال أنهما مخلوقتان ومن أنكر كون النار مخلوقة يقال له يوم القيامة ما أخبر الله عنه وهو قوله ﴿انطلقوا إلى ما كنتم به تكفرون﴾.

(٣) عباد بن سليمان الضمري من كبار المعتزلة وبينه وبين عبد الله بن سعيد مناظرة، وكان في أيام المأمون وقد زعم أن بين اللفظ والمعنى طبيعة مناسبة، فردوا عليه ذلك وقد أخذ هشام القوطي وكان الجبائي بصفه بالحق وقد ملا الأرض كتباً وعقلاً، وخرج من حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة (السنن الميزان ثالث ص ٢٢٩ - التبصير ص ٤٦).

(٤) وكان أهل السنة يقولون في القوطي وأتباعه أن دماءهم وأموالهم حلال للمسلمين وفيه الغش، وليس على قاتل الواحد منهم قود ولا دية ولا كفارة بل لقاتله عند الله القربى والزلفى (الفرق بين الفرق ص ١٥١).

المَلِكُ وَالنَّحْلُ

للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
المتوفى سنة ٥٤٨ هـ

صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
الدُّسُؤْدِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جائز أن يختلف الصلاح في الأوقات، جاز أن يأمر في الأول مطلقاً ثم يشبه في الثاني وينهى عن تظاثره، وهذا ظاهر لا شبهة فيه. وإذا جاز أن يعتمد بأن ينكر نبوة موسى قبل البعثة ثم يعتمد بأن يقر بها ولا يكون بداء فكذلك القول في الشرائع، وإذا جاز أن يبيح تزويج الأخت في شريعة آدم ثم ويحظره^(١) في أيام موسى، وكذلك ما قلناه، وهذا ظاهر.

وإنما أنكرنا في شريعة محمد صلوات الله عليه وآله أن تقطع، ما دام التكليف قائماً، لأننا اضطررنا إلى مراده وأن من دبت أن شرعه دائم لا ينقطع، وهذا لا يجوز في سائر الأنبياء عليهم السلام.

مسألة:

فإن قال: أفيجوز ظهور المعجزات على غير الأنبياء، على ما يفعله كثير من العوام، أنها قد تظهر كرامة على الصالحين، وكما يقول بعضهم إنها تظهر على الصادقين؟

قيل له: لا يجوز ذلك، لأنها تدل على التفرقة بين النبي ومن ليس بنبي، لأن الرسول يقول لغيره: أنا، وإن كنت بشراً مثلكم، فكما كان المعجز يلزمكم الانقياد لي وطاعتي، فلا بد أن يختص بذلك ليصح هذا المعنى، فلهذا لا يجوز ظهوره على غير الأنبياء.

وأيضاً فلو ظهرت على غيرهم لزهت في النظر في معجزات الأنبياء ونقر عن ذلك، من حيث كان عون كل عاقل ظهوره ولا يدل على النبوة، والله تعالى يحب الأنبياء ما فيه مفسدة، لأنه قد جنب محمداً صلوات الله عليه وآله الكتابة وقول الشعر والقطاعة لهذا المعنى، وهذا ظاهر.

فإن قال: فقد روي عن كثير من الصالحين أن المعجز ظهر عليهم.

قيل له: هذه أخبار لا تصدق بها، لأنهم ربما أخبروا عن من ينكر ذلك لنفسه، وربما أخبروا بالمحال من هذا الباب، نحو إخبارهم عن بعضهم أنه وجد في وقت واحد في بلدين، إلى غير ذلك مما تناهى العقول.

(١) في الأصل: يحصره.